

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الأطر المفاهيمية للديمقراطية التشاركية مع الاشارة لحالة الجزائر

Conceptual framework for participative democracy with reference to the case of Algeria

بجقينة مصطفى *

جامعة غرداية، (الجزائر)، bedjekina.mustapha@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/05/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/03/06

* المؤلف المرسل

الملخص:

ما يميز العالم هو التحول والتغير باستمرار و زادت وتيرتها في السنوات الأخير و تحديدًا النصف الثاني من القرن العشرين بظهور جملة من العوامل المؤثرة كالعولمة والتكنولوجيات الحديثة على مختلف المستويات السياسية الاجتماعية والاقتصادية، هذا يجعل من المجتمعات والمنظمات بدءًا بالدولة بتنظيماتها الفرعية تعاني من التكيف ومواكبة التغيرات وبالتالي اتباع أساليب إصلاحية وتسييرية نذكر منها الحكم الراشد، التحول الديمقراطي، الحوكمة، الديمقراطية التشاركية وكلها تهدف إلى إحداث إصلاحات على مختلف الأصعدة.

وسنركز في هذه الورقة البحثية على مفهوم الديمقراطية التشاركية التي جاءت للتقليص من الآثار السلبية المترتبة عن الديمقراطية التمثيلية، متطرقين لمبررات ظهور هذا المصطلح الحديث، وأهم أهدافه، وصولاً إلى معرفة معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية وأهم تحدياتها مع الإشارة لحالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية ; الجماعات المحلية; الحكم الراشد; الديمقراطية التشاركية ; الديمقراطية التمثيلية

Abstract

In the second half of the twentieth century, the world have witnessed many changes at the political, social, economical and participatory democratic level. This was due to various factors such as globalization and modern technologies. All aimed at making reforms at various stages. Thus, this paper is going to focus on the concept of participatory democracy, which aims to reduce the tyranny of representative democracy, as well as the reasons behind the emergence of this concept, and its main objectives, to identify the obstacles to the implementation of participatory democracy and its main challenges.

Keywords Local development; Local groups ;good governance ;participatory democracy; representative democracy.

مقدمة:

نال مفهوم الديمقراطية التشاركية اهتمام الخبراء والباحثين على مختلف التوجهات باعتبار هذا المصطلح الجديد يحتل مكانة علمية في الفكر السياسي المعاصر كمنهج يمكن من الوصول إلى الحلول المنطقية للمشاكل التي تعترض المنتخبين على مستوى الإدارة المحلية أثناء أدائهم لمهامهم، هذه المشاكل جزء كبير منها ناتج عن عدم إشراك الفواعل المحلية في تدبير الشأن العام المحلي لذا فقد سارعت الدول المتقدمة في المجال الديمقراطي والجمعيات ومختلف المنظمات إلى الترويج له، على اعتبار أن الديمقراطية التمثيلية عجزت عن القيام بدورها في تلبية مطالب الجماهير المختلفة، فجاءت الديمقراطية التشاركية لسد الثغرات التي خلفتها الديمقراطية النيابية، ولتجسيد العمل التشاركي بين الفواعل المحلية.

أهمية الدراسة: ونوجزها في الآتي:

- تمثلت أهمية الدراسة بكونها تساعد في تحديد مفهوم المقاربة التشاركية وبالتالي فهي تساهم في تأصيل مفهوم حديث في حقل الإدارة العامة والعلوم السياسية بصفة عامة.
- الديمقراطية التشاركية أحد الوسائل العملية والواقعية لمعالجة الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجماعات المحلية فهي تعد آلية ناجعة لتحقيق الحوكمة الجيدة من خلال ضمان أكبر قدر من الشراكة في التسيير للشأن العام بين المواطنين والسلطات العامة ، من خلال تنظيم آليات المراقبة والمساءلة ، المحاسبة.
- الدور الفعال الذي تقوم به الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة من خلال كونها آلية فعالة في تدبير الشأن العام.

غاية الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

-توضيح مفهوم الديمقراطية التشاركية وأهم أهدافها.

-تحديد أهم التحديات التي تعترضها من.

-تسليط الضوء على حالة الجزائر.

إشكالية الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهرية التالي:

فيما يتمثل البعد المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والتحديات التي تعترض تفعيلها من خلال الإدارة المحلية في الجزائر؟

خطة الدراسة:

للإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الخطة التي شملت المحاور التالية:

المحور الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية وخصائصها

المحور الثاني: مبررات وأسباب ظهور الديمقراطية التشاركية مع الإشارة لحالة الجزائر

المحور الثالث: أهداف الديمقراطية التشاركية مع الإشارة الى حالة الجزائر

المحور الرابع: معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية وأهم تحدياتها من خلال حالة الجزائر

المحور الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية وخصائصها

إن فكرة الديمقراطية انطلقت من نظريات العقد الاجتماعي التي تجعل الحكم تعاقدًا بين الشعب والحكام، هذا العقد يركز على آليات لتصحيح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بعد تجربة ودراسة العديد من الأشكال والنظم من بينها الحكم الديمقراطي الذي أصبح الحكم والنظام المنشود الذي من شأنه تحقيق تطلعات الشعوب ومن هذا المنطلق زاد المد الديمقراطي سواء في صورة تحولات ديمقراطية من الناحية التطبيقية وكذلك في حقل العلوم الانسانية من الناحية النظرية وهذا يجعل من مصطلح الديمقراطية دائما في حالة تطور وتغير في مدلولاته .

وقبل الخوض في ثنايا الموضوع لابد من الوقوف عند جوانبه المفاهيمية، وذلك من خلال التطرق للمدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية والتعريفات التي قدمها الفلاسفة والباحثين.

1- المدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية:

عند تصفح المعاجم العربية نلاحظ أنه لا يوجد مصطلح الديمقراطية التشاركية كما موجود في اللغات الأجنبية و لو أخذنا اللغة الفرنسية على سبيل المثال نجد مصطلح La Démocratie participative يتكون من مفردتين ولذلك لابد من التطرق لهما بشكل منفرد من خلال :

المفردة الأولى وهي مصطلح الديمقراطية الاشتقاق اللغوي الذي يرد على الشعب أي Kratia و Démos ويعني الحكم، بمعنى عملية ونظام الحكم للشعب¹، فهذا المدلول اللغوي للديمقراطية ينصرف معناه مصدر السلطة الاساسي هو الشعب وله الحق في ممارسة السلطة بالطرق التي توائمها ، أما المفردة الثانية مصطلح المشاركة Participation فهو مشتق من اسم المفعول Participer ويتكون من قسمين Part بمعنى (جزء) و Compre بمعنى (القيام بـ).

وبالرجوع لمعجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية المشاركة على أنها: "تظافر جهود فرد مع فرد أو فرد مع جماعة أو جماعة وجماعة في انجاز عمل واحد أو عدة أعمال مشتركة تتطلب التعاون"².

ونجد نوع من التفصيل في المعجم الإداري الذي يذهب لاعتبار المشاركة بأنها: "المساهمة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي في برامج التنمية المحلية، إلا أن المصطلح يشير من الناحية العملية إلى نطاق عريض من درجات المشاركة المحلية في الأنشطة الإنمائية الخارجية بدءا من المشاركة الرمزية والمشاركة غير النشطة وصولا إلى أشكال المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي وتستهدف زيادة التمكين"³.

وبالتالي من خلال هذه التعريفات وإذا زوَجنا بين المصطلحين ينصرف مدلول مصطلح الديمقراطية التشاركية المساهمة والتشاركية بين المواطنين والسلطة في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة.

2- المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

من الجانب الاصطلاحي اختلفت التعاريف المقدمة من طرف المفكرين والباحثين حول الديمقراطية التشاركية، فقد عرفها كل من (بروس كارينغتون Bruce Carrington) و (باري تروين Barry Troyna) بأنها نظام متفوق من الناحية النظرية نظريا على كل نظام شمولي باعتبار أنها الوحيدة التي تضع المواطن محور للحكم وبهذا تحفظ كرامته والمركز القيمي له، واتباع نهج التشاركية في صنع القرارات بين الحكومة والمواطن في إيجاد الحلول للأزمات⁴.

وتعرفها الباحثة (هانا أرندت Hannah Arendt) بأنها: "فضاء عام يسمح فيه للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرة تحقق تحقيقا للصالح الجماعي العام، حيث أنه يجب أن تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع لا إلى سعادة فردانية مصلحة ضيقة تحكمها المصالح المحضة والفائدة الاقتصادية البحتة، التي تجعل السياسة خاضعة لسيادة الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب المصالح والنفوذ والسيطرة الأوليغارشية، حيث أن تحقيق سعادة هؤلاء لا يمكن أن يؤدي بالضرورة الى سعادة المجتمع والمواطنين⁵.

ويرى الفيلسوف (جون ديوي John Dewey) الديمقراطية التشاركية بأنها: "مشاركة كل من له صلة موضوعية أو عضوية بالتنظيمات المجتمعية، وتشمل مشاركة المواطن في انشاء هذه التنظيمات والمشاركة في نشاطها والسياسات تنتج عنها"⁶.

وبهذا الشأن تناولت الباحثة في جامعة WINDESHEIN التطبيقية بهولندا (ريان فوت Rian Voet) في مؤلفها الموسوم بـ "النسوية والمواطنة" أن متطلبات الديمقراطية التشاركية المنشودة تتمثل في توافر قدرا كبيرا جدا من الأعمال التطوعية من كل مواطن سواء بشكل فردي او تنظيمي في شكل جمعيات المجتمع المدني ، مع الأخذ بالحسبان فسح المجال لاتخاذ قرارات وليس بإمكانها أن تفسح مجالا للقرارات السريعة والفعالة، وهذا من جانب مراعاة كفاءة وقدرات المواطنين أو المجتمع المدني بالمقارنة بالحكومة (المواطن ليس بديلا للحكومة)، ولكن من مبدأ أنه كلما كان باب الاستشارة مفتوح كلما زادت فرصة اتخاذ قرار رشيد وملائم لتلطعات المعنيين بهذه القرارات⁷.

ويعرف (الأمين شريط) الديمقراطية التشاركية كما يلي: "هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"⁸.

انطلاقاً من التعاريف السابقة فإن الديمقراطية التشاركية هي عمق الديمقراطية التمثيلية، أي أنها لا تقف عند المشاركة الدورية للانتخابات بل هي تساهم ومن خلال توفير مجموعة من الآليات على خلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، وجميع الفاعلين في المجتمع (تنظيمات والفعاليات الجمعوية، الشركات والمؤسسات الربحية المملوكة للخووص...) في المشاركة في صنع ورسم السياسات العامة والبرامج والقرارات التي تمس الشأن العام المحلي، ومراقبة وتتبع تنفيذ ذلك ومساءلة ومحاسبة المنتخبين وذلك من خلال مطالبتهم بتقديم حصيلة أعمالهم.

ومن خلال ما سبق نصوغ تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها أحط تطبيقات النظام الديمقراطي من ناحية صنع السياسات واتخاذ القرار مع الأخذ بالحسبان مصدر السلطة وتوليها مصدرها الشعب أي أنها تعمل بالتكامل مع الديمقراطية التمثيلية مع التركيز على اعطاء دور الشريك للمواطن باعتباره عنصر فعال في عملية التنمية المحلية وموقعه القريب من الإدارة المحلية بمجمومه ومشاكله.

- مميزات الديمقراطية التشاركية:

ليس هناك اجماع حاصل حول متطلبات بذاتها لا بد من توافرها لحصول تطبيق واقعي للديمقراطية التشاركية بالشكل المنشود وبالتالي اختلاف ميزاتها، وإنما هناك ارهاصات عامة تدل على تطبيق وممارسة سليمة لنظام ديمقراطي مبني على المشاركة، والتجديد في اطار استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار النظام الديمقراطي وضمان تطوره⁹، وبناءا عليه أن نشير في هذا الصدد إلى ما يمكن أن نعتبره من المستلزمات الأساسية لبناء الديمقراطية فإننا نخص بالذكر ما يلي:

أ- **اقرار سيادة وسلطة الشعب:** ومؤدى ذلك أن السلطة مشروعيتها وشرعيتها من الشعب صاحب السيادة و بهذا ينصرف عنها تأسيس لنظام وسيرورة الحياة السياسية ويشمل الأمر بناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، وبالتالي اكتمال لنظام الحكم وهذا المبدأ لا يتعارض مع مبدأ التشارك في صناعة القرار بل بالعكس هو تقوية وتعزيز لهذا المبدأ وتحديد واضح لمسؤولية الشعب ويضاف هذا ضمان لاحتكار السلطة والاستئثار بها في يد فئة معينة نظرا لاستحالة مباشرة الشعب مجتمعا بمهام الادارة وصنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها¹⁰. وفي هذا السياق جاءت المادة 06 من دستور 1996 لتضع مصدر كل السلطات للشعب بل وأكثر من ذلك تأتي المادة 07 بمضمون أن السلطة ملك للشعب ويمارسها من خلال المؤسسات الدستورية التي يختارها وكذلك عن طريق الاستفتاء

وبواسطة المنتخبين وتؤكد المادة 11 أن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها إرادة الشعب¹¹ وتم الحفاظ عليها في مختلف التعديلات الدستورية اللاحقة المتمثلة في تعديل 2002 و 2008 و 2016 وتعديل 2020 التغيير شمل ارقام المواد من 6 و 7 الى 7 و 12⁸ إن دسترة هذا المبادئ تعتبر الضمان القانوني لهذه الخاصية.

ب- تعددية التنظيمات المفتوحة على البيئة: أي ضمان كل المبادئ اللازمة التي لإنشاء الأحزاب والمنظمات والجمعيات بمختلف مجالات نشاطها وطبيعتها دون الحد من نشاطها أو التضييق عليها فقط تجدر الإشارة لخصوصية متعلق بالحزب تتمثل في تحديد النظام الحزبي المناسب، الذي يؤسس لواسطة حقيقية بين الحاكم والمحكوم، تحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة¹³. وبالرجوع لدستور 1996 في مادته 42 تؤكد عل الحق في انشاء الاحزاب السياسية وتم الحفاظ عليها في التعديل الدستوري لـ 2002 وكذلك في تعديل 2008 و 2016 مع اختلاف في تعديل 2020 التي اشارت الى حق المواطن في أن ينتخب أو ينتخب بالاضافة للمادة 57 التي تقر بانشاء الأحزاب.

ج- تعميق مفهوم المواطنة: يعتبر ارهاص مهم، فالمواطنة لها بعد معنوي يتمثل في احساس نابع ومتأصل في الفرد ينصرف للإلتزام بالمسؤولية اتجاه باقي الأفراد الذين يشتركون معه في العيش على أرض واحدة، المتمثلة في مفهوم المواطن أو الوطن الذي يوفر له فضاء من الحرية والإبداع والابتكار في ظروف تضمن توفر الأمان والاستقرار والنظام وبالتالي يكون دافع لدى هذا الفرد يحثه على الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها اي هذه تضمن للفرد اشباع لحاجاته المادية والمعنوية التي تؤهله اي الفرد للمشاركة في انجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعاليات الحياة السياسية¹⁴. وهذا ايضا يقره دستور 1996 بكل تعديلاته من خلال الفصل المخصص للحقوق والحريات.

د- تحقيق العدالة بين مختلف فئات وأطياف المجتمع: في البداية يجب التنويه أنه ليس المقصود بهذا العنصر ما تركز عليه النظم السياسية ذات الفكر الاشتراكي ممثلا في السياسة الاجتماعية من مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع وانما المراد هو العائد من السياسات التوزيعية للثروات والنمو على الأفراد يكون بشكل عادل غير جائر مبني على اعتبارات ضيقة قد تكون طبقية أو سياسية أو جهوية وهو الحاصل في النظم السلطوية ، وبالتالي تكريس سياسة الإقصاء التي ينجر عنها زيادة معدلات الفقر تقييد للحريات وحقوق الانسان وبالتالي غياب اهم مبادئ التي نشدها الديمقراطية بصفة عامة والديمقراطية التشاركية بصفة خاصة¹⁵. ودستور الجزائر يكرس هذه المبادئ ضمن باب الحقوق والحريات.

هـ- التداول السلمي لتولي السلطة: مؤداه طرق تولي السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المواطنين، وهي بالتالي ترفض أي مصوغ أو طرق للاستئثار بممارسة الحكم من قبل أي جهة تمثلت في شخص واحد أو مجموعة أو مؤسسة عامة ، كما تمنع اتباع طبيعة الاكراه التي تستعمل قوة ونفوذ المؤسسة العسكرية للسيطرة على السلطة إلا في حدود

وظيفتها الأصلية المتمثل بالدفاع عن الشعب واقلية وسيادته ، والاقرار بحق الفعاليات الجموعية للمجتمع باعتبارها امتداد للمواطن في اختيار ممثليه على مستوى المؤسسة التنفيذية أو مستوى المؤسسة التشريعية¹⁶. وهذا يمكن أن يتوفر من خلال النظام الانتخابي ودعم المشاركة في الانتخابات سواء من خلال الترشح أو الانتخاب ولكن يبقى الامر مرهون بمدى التطبيق الفعلي لانه هناك عدة تطبيقات له تجعل من نفس الوجوه أو اللون السياسي يتولى السلطة مرار وتكرارا .

وأخيرا فان هذه الإرهاصات جميعا وان كانت تشير الى ما يعرف ببناء للديمقراطية التشاركية واضح المعالم الأسس في مختلف المجتمعات، وتمثل في الآن نفسه أهم المميزات الظاهرة للديمقراطية التمثيلية ومعالها التقليدية والتشاركية، إلا أن هذه الإرهاصات لا تتميز بالثبات والتحديد المطلق ، ولهذا فقيام الديمقراطية التشاركية وفق أسس ومعال وشروط أخرى وارد في كل الأنظمة نظرا لخصوصية مجتمعاتها، وهذا لا ينفي أن الديمقراطية التشاركية تبقى وسيلة هامة لتحقيق بعض تطلعات الشعوب خاصة في الدول النامية هذا لتحقيق غاية مؤداها لتخلص من كل اشكال الاستبداد ودعم وتعزيز النظام الديمقراطي وقيمه المتمثلة اساسا في الحرية.

المحور الثاني: مبررات وأسباب ظهور الديمقراطية التشاركية

لقد ظهرت الديمقراطية التشاركية نتيجة لأسباب عديدة لعل من أهمها الأسباب السياسية التي لعبت دورا كبيرا وهاما في ظهورها، هذه الأسباب ترجع إلى العيوب التي شابت نظام الديمقراطية التمثيلية، كما تلعب الأسباب العلمية الثقافية دورا هاما في بروزها وفيما يلي سنوضح هذه الأسباب:

1/ الأسباب السياسية: تتمثل فيما يلي¹⁷:

- إن العملية الانتخابية تشمل النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية ولها دورا كبيرا في تحديد نتائج التصويت وهذه النتائج لا تعكس اختيار الناخب اي الشعب وبالتالي يصبح التمثيل ناقص وقد يمتد تأثيره الى الحياة السياسية داخل البلد ولربما يقوض الاستقرار والأمن ولربما ازمة الانتخابات سنة 1991 في الجزائر خير مثال على ذلك .

من خلال ماسبق نجد أن قضية النظام الانتخابي تطرح مشكلات وعوائق تتمثل أساسا في تأثيرها الكبير على النتائج المحصلة عليها وبالتالي التحكم في رتوجها التمثيل ونجد الكثير من الأزمات السياسية التي مرت لها الأنظمة السياسية كان مردها النظام الانتخابي مثل ما أشرنا الى قضية انتخابات 1991 كان لها اثر على النظام السياسي وعلى المستوى المحلي نجد الانسدادات والاختلالات التسييرية مردها التشكيلة المتناقضة المفترزة عن طريق النظام الانتخابي وهذا كان أحد أسباب تغيير قانون الانتخابات كثيرا.

ويوجد أشكال آخر وهو دور الإدارة في العملية الانتخابية وهذا الاشكال مطروح في الدول خاصة الدول النامية والأمر عينه في الجزائر فنجد الإدارة هي التي تضطلع بتحضير وتنظيم العملية الانتخابية سواء على المستوى المركزي أو المحلي فتقوم الإدارة باعداد القوائم الانتخابية عن طريق الاحصاء وتسجيل المواطنين ضمن الدوائر الانتخابية ويشمل كذلك الشطب والتحويل ويمتد الأمر الى تحديد اماكن اجراء الانتخابات والتأطير البشري لعملية التصويت والفرز وحتى لجان مراقبة سير الانتخابات تشكّلها الإدارة و تتضمن ممثلين عن الإدارة وكثيرا ما يكون الموظفين المنتمين لهذه اللجان اعضاء في الاحزاب ذات النفوذ الكبير والتي تحوز السلطة وهذا يصعب من حياد الإدارة وهذا كثيرا ما اثار لغط وحفيظة الطبقة السياسية وأثرت على التنافس والمشاركة في انتخابات نتيحت لها محسومة مسبقا من وجهة نظرها، وكان هذا احد الامور التي جاءت قوانين الانتخابات لتلافيها من خلال خلق اليات اكثر تمكن المواطنين من مراقبة العملية الانتخابية وتم اسناد عملية الرقابة للقضاء من خلال تشكيل لجان المراقبة ولكن العمل كانت تقوم به الإدارة لما تحوزه من امكانيات وخبرات سابقة ولذلك لم يختلف الأمر كثيرا وجاء الدستور الاخير يانشاء السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات والتي تقوم بكل العمليات التي سبق ذكرها .

- غلبة الطابع الإداري والسمة البيروقراطية على نظام التسيير في البلدية وهذا راجع لثلاثة أمور أولهما تبعية البلدية للسلطة المركزية من الناحية المالية والكثير من الملفات الهامة والكبيرة والأمر الثاني هو ازدواجية التمثيل لرئيس المجلس الشعبي للشعب والدولة وهذا يكرس الارتباط الشديد للبلدية بالنظام المركزي للدولة والذي يؤدي لانفصال المنتخبين عن الشعب الذي اختارهم كما يضع حاجزا امامه على معرفة ما يجري في تدبير شؤونه ومحاسبة ممثليه، ولربما هذا احد عيوب الديمقراطية التمثيلية على المستوى المحلي¹⁸.

والأمر الثالث يتعلق اختيار المترشحين من طرف الأحزاب السياسية، بالاعتماد على ترشيح الشخصيات التي شغلت وظائف سامية في ادارة الجماعات المحلية والإقليمية، وغالبا ما يكون هذا الاختيار بالنظر إلى قدرة المترشحين في جذب والحصول على أصوات الناخبين، وعند الفوز بالانتخاب لا يستطيعون التخلي عباءة الإدارة فيسيرون بخبرتهم في المناصب السامية وبالتالي غياب القدرة على صنع واتخاذ القرار والتنفيذ الحرفي للتوجيهات الصادرة عن السلطات المركزية¹⁹.

أمام هذه الوضع لم يبق أم المواطن إلا مقاطعة الانتخابات كسلوك يعبر به عن رفضه لهذا وفي نفس الوقت سبيل للمقاومة والصمود، والانتخابات بهذا تصبح وسيلة بيد النظام لرفع نسبة المشاركة.

2/ الأسباب ذات البعد الثقافي والعلمي:

إن الفجوة بين الناخب والمرشح لم تعد مطروحة من المنظور الجغرافي، والأمر يعود إلى تطور وسائل النقل، وتطور الصحافة وكذلك الانترنت، مما أدى إلى جعل المواطن في اتصال دائم وبالتالي إمكانية انخراطه في مسعى المشاركة بصفة دائمة في الشأن المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة للفجوة الثقافية وهذا بسبب ارتفاع مستويات التعليم وانتشار طرق التعلم وتطور وسائل المعرفة. وبالتالي أما هذه الأوضاع لابد من أن يكون المستوى السياسي جيد بانشاء وتطوير البرامج السياسية.

ونقصد بالبرامج السياسية هي إيجاد حل لأزمة الديمقراطية التمثيلية المتمثلة في طبيعة العقد بين الحاكم والمحكوم والأمر يستدعي تحديد العلاقة بين الناخب والمنتخب من خلال المشاركة ليس في بعد العملية الانتخابية. وعليه فان الديمقراطية التشاركية تعمل جعل النظام الديمقراطي أكثر ديمقراطية.

المحور الثالث: أهداف الديمقراطية التشاركية

يتطور موضوع الديمقراطية التشاركية باستمرار، ويمكننا ارجاع الأمر إلى أن غياب حدود فاصلة واحدة بين وظيفة السياسي والإداري ، وما يعزز هو مدلول المواطنة باعتبارها ليست فكرة معرفة بالتدقيق، فالمواطن يأخذ صفة المستخدم المسير أو المستعمل في ظل المنظومة الإدارية، في حين أن المنطلق الديمقراطي يجب أن يكون هو القاطرة في المحيط السياسي الإداري ويجعل المواطن هو محور العمل السياسي عن طريق مثليه والذين يحوزون استصدار القرارات المتعلقة بالشأن العام.

انطلاقاً من آخر نقطة هناك حقيقة متمثلة في أنه ليس بإمكان المواطنين أن يقوموا بتسيير الشأن المحلي بأنفسهم وحتى مراقبة المنتخبين وهذا الأمر قد ينحو الى تفرد المنتخبين بسلطة القرار، والواجب عليهم إعلام المواطنين وإعطائهم الحق في المشاركة. وهذا هو مضمون الديمقراطية التشاركية ، كما أنها تعبر عن نضوج للعملية السياسية داخل النظام الديمقراطي حقيقي وهذا من شأنه إضفاء مشروعية أكبر على العمل الإداري، من خلال تكريس لمبادئ كفيلة بتنظيم آليات جديدة مثل ما أشرنا اليه سابقا إحياء فعاليات المجتمع المدني، ندوات وتجمعات دورية بالمواطنين... أين يمكن ممارسة واقعية وبحرية للأعمال موضوع الشراكة في التسيير ، ولا يعني استبدال الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية التشاركية بل جوهر العلاقة هو التكامل ولا تحمل صفة البديل ، ويتعبر مستوى الادارة المحلية هو المستوى الانسب والموائم للمشاركة واستعادة المواطنين لسلطتهم، فهي تهدف إلى إعادة ابتكار علاقة المواطن بالعمل السياسي لتجاوز أزمة التمثيل²⁰.

من خلال هذا التقديم يتضح أن للديمقراطية التشاركية مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

1/ الهدف الموضوعي اي المتعلق بموضوع الديمقراطية التشاركية المتضمن اشراك المواطن في عملية التسيير التي تشمل اتخاذ القرارات وكيفيات التنفيذ وبهذا ايجاد كل الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك أهمها تفعيل قنوات الاتصال والحوار بين السلطات والمواطن ، لشرح وجهات نظر السلطة وطبيعة الظروف وحجم الامكانيات البشرية والمادية والمالية والتوجه العام للدولة ليتفهم المواطن ويستوعب الأمر برمته وبالنسبة للمواطن فتسمح له بالتعبير عن مطالبه واحتياجاته وتطلعاته²¹.

2/ من الجانب الاجتماعي تمكن المشاركة من بناء علاقات جديدة داخل المجتمع باعادة صياغة ادوار المواطنين للوصول للمواطن الفعال المساهم المبادر ولا ينتظر فقط مخرجات البرامج الحكومية²²، ومن جانب القيم فهي تؤسس للقيمة الحوار والنقاش في اطار احترام الاختلاف في الرأي، الفكر... الخ وهذا بدوره يوسع ادوار الفئات والتنظيمات الاجتماعية للقيام بدور سياسي خاصة ما تعلق باعداد المواطن لجعله في موقع مناسب للمشاركة من خلال تطوير قدراته التنظيمية والادارية وكذلك لعب دور توعوي بشأن المشاركة في الانتخابات كمرشحين وناخبين ومراقبين.

3/ الديمقراطية التشاركية هي محاولة لاجاد الحلقة المفقودة في تراجع النظام الديمقراطي التمثيلي و تعزيز شرعيته ومشروعيته ، فحكم الشعب عن طريق ممثلين مختارين من قبله ثم لا يعبرون عن ارادته وتطلعاته وهذا بمثابة تراجع وما يؤكد هذا تراجع نسب المشاركة لصالح نسب المقاطعة كموقف سياسي لذلك لا بد من إعادة بناء العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني بين النخب السياسية والنخب الاجتماعية على أسس جديدة تتمثل اساسا في التشارك في ادارة الشؤون العامة.²³ في هذا السياق نجد أن الجزائر من خلال مشروع كابدال الذي يعد شراكة لتدعيم الديمقراطية التشاركية بين الجزائر والاتحاد الاوربي في اطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهذا الأمر مرده لتوافق اهداف هذا المشروع مع رؤية السلطات الجزائرية وبالرجوع للأهداف التي حددها أطراف المشروع تمثلت أساسا في تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية من خلال ركيزتين الأولى تمثلت في دعم عصنة الادارة والخطط القطاعية خارج المحروقات لاستحداث مناصب ووظائف قارة اي بصفة دائمة والركيزة الثانية دعم تطوير النشاط في المجال المحلي من اجل دفع عجلة التنمية المحلية²⁴، لكن بهذا الصدد نجد أن هناك تداخل في أن السلطة تسعى لتحقيق التنمية المحلية أي أنها هي الهدف (التنمية المحلية) والديمقراطية التشاركية هي وسيلة لتحقيق بينما البرنامج يعتبرها هدف أي غياب الوسيلة كدور وظهورها كهدف وقد يظهر تبرير لذلك يتمثل في تحقيق الديمقراطية التشاركية كهدف جزئي باتجاه هدف كلي هو تحقيق التنمية المحلية التي اعتبرت في مرحلة سابقة وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة وبالرجوع للركيزة الثانية تعزيز قدرات الفاعلين المحليين معناه نقل دور المجتمع المدني للمشاركة في التسيير مع السلطات

المحلية الادارية والمنتخبة واعتمد مشروع كابدال على اختيار الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تنشط في البلديات النموذجية المحددة وهذا ضمن اطار تكويني يتمثل في القيام بمشاريع محلية مع تنظيم برامج تكوينية وعمليات تحسيسية وهذا لرفع القدرة التسييرية والاحترافية وهي تقوم بدورها نقل خبرتها لباقي الجمعيات وتكون شريك كفؤ للسلطات المحلية في صنع القرارات واتخاذها وبالتالي قيام احد اركان الديمقراطية التشاركية وتصدر الإشارة بهذا الشأن أن المجتمع المدني في الجزائر يعاني من التمويل بحيث يتلقى جل تمويله من الدولة وبالتالي بدونها يبقى عاجز عن الاضطلاع بمهامه دون اعانات الدولة أن فكرة التطوع بالجهد والمال لا تكفي وهو بهذا لا يخرج عن الأدوار التي تحددها السلطات وبالتالي تعزيز السلطات المركزية في التسيير وعائق التمويل هو بمثابة نقطة المشتركة التي نرجع اليها فالجماعات المحلية معضلة استقلاليتها عن السلطة المركزية هي التمويل والأمر مطروح في تمويل برامج التنمية المحلية وهذا ما أشرنا اليه بالتدخل في بداية هذا الجزء وهذا لا ينفي وجود موانع أخرى غير التمويل تتمثل في الجوانب القانونية والتنظيمية التي لها تأثير كبير الى جانب التمويل.

4/ تحسين مستوى خدمات المرافق العامة المحلية انطلاقا من مبدأ الإدارة الأفضل هي الإدارة الأقرب في تقديم الخدمات وهذا موضوع الدعامة الأولى لمشروع كابدال المتعلقة بدعم عصنة الادارة والخطط القطاعية خارج المحروقات لاستحداث مناصب شغل مستدامة وبالتالي فان الأمر يتعلق بتحسين فعالية مراحل اتخاذ القرار ، ومنع حدوث الصراعات والنزاعات المحتملة، وتحقيق أقصى قدر من الرشادة في البدائل المقترحة، وبالرغم من الديمقراطية التشاركية لا تسهل ولا تسرع عملية صنع القرار ، إلا أنه من شأنها أن تسمح بتحسين الحوكمة.

وكحوصلة لما سبق الديمقراطية التشاركية نظام قائم على مشاركة المواطنين للسلطة السياسية في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات التي تمهمهم، من خلال قنوات تسمح لهم بتطرح المطالب والاطلاع على المستجدات ووضعية سير البرامج والمشاريع مضمون التنمية ، والديمقراطية التشاركية لا تعني أنها بديل للديمقراطية التمثيلية بل مكمل لها.

المحور الرابع: معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية وأهم تحدياتها

ان لكل نهج جديد صعوبات وعراقيل وتحديات تؤدي في كثير من الاحيان الى فشله والديمقراطية التشاركية لا تخرج على هذا الإطار ولا بد من ذكر ما تواجهه ويمكن أن يؤدي الى فشلها ويتمثل الأمر اساسا في²⁵:

- سطوة النخبة على المشهد السياسي الذي يؤدي لتكريس اقضاء كل محاولة اصلاح فهي بمثابة تهديد لمكاسبهم وتكون هذه النخب السياسية عادة قادة عسكريون أو مدنيين يمتلكون ولاء المؤسسة العسكرية أو زعامة كاريزماتية أو ذات بعد ديني عقائدي أو تاريخي وراثي.

- صنعاة آراء ووجهات نظر ضد المشاركة وكل ما يتعلق بها بأنها تهدد نظام الدولة بالانقسام أوالشلل أو نشر الفوضى.

- عدم جدية الإرادة السياسية باتباع اسلوب الديمقراطية التشاركية لعدم اقتناعهم بها وتستخدم فقط كنوع من مواكبة سطحية وشكلية للظروف ومحاولة ارضاء للعامة كسياسة للهروب نحو الأمام لامتناس الاحتجاجات والتوترات التي قد تهدد استقرار الأوضاع ، وبهذا الشكل نستشف استخفاف السلطة بالمواطنين وهذا سوء تقدير قد يؤدي لتقويض النظام.

- سيطرة التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي.

- خصوصية التحول الديمقراطي في الدول النامية فأغلبها لم ييكلل باقامة نظام ديمقراطي حقيقي مبني على مؤسسات حقيقية تنشط في بيئة قانونية ملزمة والحاصل نظام ديمقراطي من الناحية الشكلية ولكن من ناحية الممارسة هش فالديمقراطية التشاركية تفترض مستوى من النضج للنظام الديمقراطي (انتشار الفساد ، غياب الشفافية، ضعف المنظومة القضائية والقانونية،مجتمع مدني هش مناسباتي يعتمد على النظام في تمويل نشاطاته ،مواطن غارق بالظروف المعيشية) فهي كما اشرنا سابقا لسيت بديل اصلاحي وانما وسيلة ضرورية لنجاعة هذا النظام.

- تخلق الديمقراطية التشاركية ما لانهاية من الأقطاب مما يحولها أحيانا إلى صيغة تنتج عدم القدرة على اتخاذ القرار وهذا لامكانية ظهور الصراعات ونزاعات لتعارض المصالح وتغليب المصلحة الفئوية والشخصية على المصلحة العامة.

- سيطرة التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي.

الخاتمة:

وختاما بناء على ما ورد آنفا فإن الديمقراطية التشاركية هي وسيلة لتعزيز نظام ديمقراطي جيد ذو شرعية تكرس فعلا سلطة الشعب، وارساء قاعدة للحوار والنقاش البناء تكون اساسا للتعامل والاتصال بين السلطة

والمواطنين وهذا من شأنه إعادة الثقة في السياسات والبرامج التي تصدر باعتبار انه تم صنعها بالشراكة كبعد، ثم يأتي بعد التقويم والمراقبة في مستو التنفيذ.

فالديمقراطية التشاركية محورها المواطن قبل صفة التشاركية في التسيير ولهذا فهو طرف في الشراكة وهذه المكانة للمواطن باعتبار أنه قوام المجتمع وكمركز قانوني هو الوحدة المكونة لنظام الدولة وفي النظام الديمقراطي هو مصدر السلطة ولذلك فشراسته امر ضروري في تسيير الشأن العام وخاصة في المستوى المحلي ولا يقتصر الأمر على العملية الانتخابية ناهيا و مترشحا في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، ودائرة التركيز هي الإدارة المحلية فهي الأولى بالتسيير التشاركي لأنها تتصل بشكل مباشر مع المواطن على أن يكون هناك اشراك لكل الفواعل في العمل المحلي التنموي لكي لا يشوب النقص نهج الديمقراطية التشاركية ولكن الامر لا يخلو من تعقيدات وعدم وضوح لكيفية تطبيق هذا الخيار وما هي الأهداف المرجوة منها وهل تتناسب مع الأهداف العامة للتنمية .

قائمة المراجع:

- (1) السيد المراكبي، السداتير المصرية وآثارها في دعم الديمقراطية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008، ص 09.
- (2) مريم حمدي، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014/2015)، ص، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014/2015)، ص34.
- (3) سمير الشوبكي، المعجم الإداري، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 302.
- (4) Bruce Carrington and Barry troyna, Children and controversial issues, strategies for the early and middle years, the falmer press, 1988, p 43.
- (5) بوحنية عبد القوي، الديمقراطية التشاركية: في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 57.
- (6) نوال لصلح، الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية - قراءة في قانون البلدية رقم 11-10، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 03، جامعة أدرار، 30 سبتمبر 2018، ص 193.
- (7) سمر الشيشكلي، النسوية والمواطنة، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص 195.
- (8) الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية - دراسة حالي الجزائر والمغرب، دفا تر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 17 جوان 2017، ص 244.
- (9) حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجاً، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2011)، ص36.
- (10) ابراهيم لوني سي، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي - الجزائر نموذجاً 1952، 1992، (أطروحة دكتوراه، كلية التاريخ، جامعة الجزائر، 2004)، ص 16.

- (11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق لـ 07 ديسمبر 1996، ج ر ر 76، يتاريخ في 8/12/1996، ص 8، 9، 10.
- (12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، ج ر ر 82 الصادرة بتاريخ 30/12/2020 ص 7، 8، 9.
- (13) عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، بيروت: دار الفكر المعاصر ودار الفكر، 2000، ص 141.
- (14) حريزي زكرياء، مرجع سابق، ص 37.
- (15) عبد النور بن عنتر وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 72.
- (16) نفس المرجع، ص 59.
- (17) عيساوي عز الدين، الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 10 نوفمبر 2015، ص 221.
- (18) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 10-11 يتعلق بالبلدية المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011، ج ر ر 37 ص 12.
- (19) E.Taib, la participation locale, in colloque national sur les collectivités territoriales, université de Bejaia, Novembre 2007.
- (20) عيساوي عز الدين، مرجع سابق، ص 222.
- (21) نبيل كريش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008)، ص 270.
- (22) J-Talpin, une politique de la présence: les vertus de la délibération et de la participation au test des assemblées populaires argentine, Mémoire pour le DEA de pensée politique, institut des études politiques des paris, 2003, p 330.
- (23) عيساوي عز الدين، مرجع سابق، ص 224.
- (24) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الشروط المرجعية لبرنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال (CapDel)، ص 2.
- (25) وديع بن عيسى، معوقات الديمقراطية في تونس، على الموقع www.arabsfordemocracy.org/democracy تم الاطلاع بتاريخ 01 /10 /2018.